• النَّوعُ الثَّانِي :

الحَسَنُ

قَالَ الخَطَّابِيُّ[١] : هُوَ مَا عُرِفَ مَخْرَجُهُ ، واشْتَهَرَ رِجَالُهُ ، وعَلَيْهِ مَدَارُ أَكْثَرِ الحَدِيثِ ، وَيَقْبَلُهُ أَكْثَرُ العُلَمَاءِ ، واسْتَعْمَلَهُ عَامَّةُ الفُقَهَاءِ .

(**النوعُ الثاني : الحَسَنُ**) للناسِ فيه عباراتٌ :

(**قال**) أبو سليمان (**الخَطَّابيُّ : هو ما عُرِف مَخرَجُه واشتَهَر رجالُه**) فَأَخرَج بمعرفةِ المخرجِ : المنقطعَ وحديثَ المدلِّس قَبل بيانِه[٢] .

قال ابنُ دقيقِ العيد[٣] : وهذا الحدُّ صادقٌ على الصحيحِ أيضًا ، فيدخلُ في[٤] حدِّ الحسَن .

وكذا قال [ابنُ الصلاحِ[٥]][٦] ، وصاحبُ «المنهل الرَّوي»[٧] .

وأجاب التبريزيُّ بأنه سيأتي أنَّ الصحيحَ أخصُّ منه ، ودخولُ الخاصِّ في حدِّ العامِّ ضروريٌّ ، والتقيدُ بما يخرجه عنه مخلٌّ للحدِّ[٨] .

---

(١) «معالم السنن» (١/ ١١) .
(٢) والشاذُّ أيضًا .
(٣) «الاقتراح» (ص : ١٦٤) .
(٤) في «ص» : «فيه» .
(٥) «علوم الحديث» (ص : ٤٦) .
(٦) سقط من : «م» .
(٧) (ص : ٣٦) .
(٨) كما في «التبصرة والتذكرة» (١/ ٨٥) .

قال العراقي : وهو مُتَّجَهٌ[١] .

قال : وقد اعترضَ ابنُ رشيدٍ ما نُقِلَ عَنِ الخطَّابيِّ بأنه رآه بخطِّ الحافظِ أبي عليٍّ الجياني «واستَقَرَّ حالهُ» بالسين المهملة وبالقاف ، وبالحاء المهملة دون راء في أوله .

قال : وذلك مردودٌ ؛ فإن الخطَّابي قال ذلك في خُطبة «معالم السُّنن» ، وهو في النُّسخ الصحيحةِ كما نُقِل عنه ، وليس لقولِه : «واستقر حاله» كبيرُ مَعنًى .

وقال ابنُ جَماعة[٢] : يَرِدُ على هذا الحدِّ ضعيفٌ عُرف مخرجه واشتَهرَ رجالُه بالضعف .

ثم قال الخطَّابيُّ في تتمةِ كلامه : **(وعليه مَدَارُ أكثرِ الحديثِ)** لأنَّ غالب الأحاديث لا تَبلغُ رتبةَ الصحيح .

(وَيقبَلُه أكثرُ العلماءِ) وإن كان بعضُ أهل الحديث شَدَّد فردَّ بكل علةٍ ، قادحة كانت أم لا .

كما رُوي عن ابن أبي حاتم أنَّه قال : سألتُ أَبي عَن حديثٍ فقال : إسنادهُ حَسَنٌ . فقلتُ يُحتَجُّ به؟ فقال : لا[٣] .

---

(١) «التقييد»(ص : ٤٣ - ٤٤) .   (٢) «المنهل الروي» (ص : ٣٦) .

(٣) يشير إلىٰ ما في «العلل» لابن أبي حاتم (٣٦٥) ، بصدد حديث يرويه : عبد ربه بن سعيد ، عن عمران بن أبي أنس ، عن عبد الله بن نافع بن العمياء ، عن ربيعة بن الحارث ، عن الفضل بن عباس ، ولفظ ابن أبي حاتم : «قلت لأبي : هذا الإسناد عندك صحيح ؟ قال : حسن . قلت لأبي : من ربيعة بن الحارث؟ قال : هو ربيعة=

(واستعمَلَه) أي عَمِلَ به **(عامَّةُ الفقهاءِ)** وهذا الكلامُ فَهِمَه العراقيُّ زائدًا على الحدِّ، فأخَّر ذِكرَه، وفَصَلَه عنه.

وقال البلقيني[(١)]: بَل هُو مِن جُملة الحدِّ، لِيُخرِجَ الصحيحَ الذي دخَل فيما[(٢)] قبلَه، بل والضعيفَ أيضًا.

تنبيــهٌ:

حَكَى ابن الصلاح[(٣)] بعدَ كلامِ الخطَّابي أنَّ الترمذي حَدَّ الحسَنَ بأنْ لا يكون في إسنادِهِ مَن يُتَّهم بالكذبِ، ولا يكون شاذًّا، ويُروَىٰ من غيرِ وجهٍ نحو ذلك. وأن بعض المتأخرين قال: هو الذي فيه ضعفٌ قريبٌ محتَمَلٌ ويُعمل به.

= ابن الحارث بن عبد المطلب. قلت: سمع من الفضل؟ قال: أدركه. قلت: يحتج بحديث ربيعة بن الحارث؟ قال: حسن. فكررت عليه مرارًا، فلم يزدني علىٰ قوله: حسن، ثم قال: الحجة سفيان وشعبة. قلت: فعبد ربه بن سعيد؟ قال: لا بأس به. قلت: يحتج بحديثه؟ قال: هو حسن الحديث».

وليس في هذا السياق ما يفهم منه أن أبا حاتم الرازي لا يحتج بالحديث الحسن، بل غايته أن الحجة مراتب ودرجات، وأن الحجة الكاملة إنما تكون بمثل شعبة وسفيان، وهذا لا ينفي قيام الحجة بمن دونهما، كما سئل ابن معين عن ابن إسحاق، فقال: «كان ثقة، إنما الحجة مالك وعبيد اللَّه بن عمر والأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز»، وكما قيل لابن مهدي: أبو خلدة كان ثقة؟ فقال: كان مأمونًا، كان خيارًا، الثقة شعبة وسفيان». واللَّه أعلم.

(١) «محاسن الاصطلاح» (ص: ١٠٣).

(٢) في «ص»، «م»: «فيه ما».

(٣) «علوم الحديث» (ص: ٤٤).

وقال : كل هذا منبهم لا يَشفى الغليلَ ، وليس في كلامِ الترمذيِّ والخطَّابيِّ ما يَفصِلُ الحسَنَ مِنَ الصحيحِ . انتهى .

وكذا قالَ الحافظُ أبو عبدِ اللّه ابن المواق : لم يَخُصَّ الترمذيُّ الحسَنَ بصفةٍ تميزه عن الصحيح ، فلا يكون صحيحًا إلا وهو غيرُ شاذٍّ ، ورواتُهُ غيرُ مُتَّهمين ، بل ثِقاتٌ[(١)] .

قال ابن سيد الناس[(٢)] : بَقِي عليه أنَّه اشترطَ في الحسَنِ أن يُروَى مِن وجهٍ آخر ولم يشترط ذلك في الصَّحيحِ .

قال العراقي[(٣)] : علىٰ[(٤)] أنه حَسَّن أحاديثَ لا تُروَىٰ إلا مِن وجهٍ واحدٍ ؛ كحديثِ إسرائيل ، عن يُوسف بن أبي بردة ، عن أبيه ، عن عائشة : كان رسولُ اللهِ ﷺ إذا خَرَجَ مِنَ الخَلاءِ قال : «**غُفرَانَكَ**» فإنه قال فيه : حديثٌ حسنٌ غريبٌ ، لا نعرفه إلا مِن هذا الوجه ، ولا نَعرف في البابِ إلا حديثَ عائشةَ[(٥)] .

قال : وأجاب ابنُ سيد الناس عن هذا الحديث بأنَّ الذي يُحتاجُ إلىٰ مجيئه من غير وجهٍ ما كان راويه في درجةِ المستورِ ، ومَن لم تثبت عدالتُه .

قال : وأكثرُ ما في الباب أنَّ الترمذيَّ عرَّف بنوعٍ منه لا بكلِّ أنواعه .

---

(١) كما في «التبصرة والتذكرة» (١/ ٨٥) .

(٢) «النفح الشذي» (١/ ٢٩١) .

(٣) «التبصرة والتذكرة» (١/ ٨٦) .

(٤) ليس في : «ص» .

(٥) «الجامع» (٧) .

وقال شيخ الإسلام[١] : قد مَيَّزَ الترمذيُّ الحسَنَ عن الصحيحِ بشيئين :

أحدُهما : أن يكون راويه قاصرًا عن درجةِ راوي الصحيحِ ، بل وراوي الحسَن لِذاته ، وهو أن يكونَ غيرَ مُتَّهمٍ بالكَذب ، فيدخلُ فيه المستورُ والمجهولُ ونحوُ ذلك ، [وراوي الصحيح لابُدَّ وأن يكون ثقةً][٢] ، وراوي الحسَنِ لذاتِه لابُدَّ وأن يكون موصوفًا بالضبطِ ، ولا يَكفي كونه غير متهمٍ .

قال : ولم يعدل الترمذيُّ عن قوله : « ثقات » وهي كلمةٌ واحدةٌ ، إلى ما قاله إلَّا لإرادة قصورِ رُواته عن وصفِ الثقةِ كما هي عَادة البُلَغاء .

الثاني : مجيئُه مِن غيرِ وجهٍ ، علىٰ أنَّ عِبارةَ الترمذيِّ فيما ذكَره في « العلل » التي في آخر « جامعه » : وما ذَكَرنا في هذا الكتاب « حديثٌ حَسَنٌ » فإنما أردنا به حُسنَ إسناده ـ إلى آخر كلامه .

قال ابنُ سيد الناس[٣] : فلو قالَ قائلٌ : إن هذا إنما اصطَلَح عليه في كِتابه ولم يقله اصطلاحًا عامًّا لكان له ذلك .

وقولُ ابن كثيرٍ[٤] : « هذا الذي رُوي عن الترمذيِّ في أيِّ كتابٍ قاله ؟ وأين إسنادُه عنه ؟ » مردودٌ بوجودِهِ في آخرِ « جامعه » كما أشَرنا إليه .

---

(١) « النكت » (١/ ٣٨٧ - ٤٠٣) . (٢) سقط من : « ص » .

(٣) « النفح الشذي » (١/ ٢٠٥) .

(٤) « اختصار علوم الحديث » (ص : ٣١ - ٣٢) .

وقال بعضُ المتأخِّرين: قولُ الترمذي مرادفٌ لقولِ الخطابي؛ فإن قولَه: «ويروَىٰ نحوه من غيرِ وجهٍ» كقوله: «ما عرف مخرجه»، وقولُ الخطَّابي: «اشتَهر رِجَالُهُ» يعني به السلامةَ مِن وَصْمَةِ الكذبِ كقولِ الترمذيِّ: «ولا يكُون في إسنادِه مَن يُتَّهمُ بالكَذبِ»، وزادَ الترمذيُّ: «ولا يَكونُ شاذًا»، ولا حاجةَ إليه؛ لأن الشاذَّ يُنافي عرفان المخرجِ، فكأنَّ المصنِّف أسقطه لذلك.

لكن قال العراقي(١): تفسيرُ قول الخطَّابي: «ما عرف مخرجه» بما تقدَّم مِنَ الاحتراز عن المنقطع وخبرِ المدلِّس أَحسنُ؛ لأن الساقطَ مِنه بعضُ الإسنادِ لا يُعرف فيه مَخرَجُ الحديثِ؛ إذ لا يُدرَىٰ مَن سَقَط، بخلافِ الشاذِّ الذي أُبرِز كلُّ رِجالِه، فَعُرِف مَخرجُ الحديثِ مِن أين(٢).

---

(١) «التبصرة» (١/ ٨٤).

(٢) كلا؛ فإن الشاذ لا أصل له ولا مخرج له، وكونه روي بإسنادٍ، فهو إسناد مركب خطأ لا يعتمد عليه لتحقيق مخرج الحديث؛ فتأمل.
وقد يقال: كيف؛ ومنهم من يجعله من باب صحيح وأصحّ، ويطلقه الحاكم في «المستدرك»؟!
فيقال: من يجعله من باب صحيح وأصحّ، إنما ذلك عنده من حيث التسمية، لكنه - مع ذلك - لا يحتج به عنده، يعني: أنه يجوز عنده أن يسمىٰ «صحيحًا»، لكن لا يحتج به.
وقد أشار إلىٰ ذلك الحافظ ابن حجر في «النكت» (٢/ ٦٥٤)، حيث قال: «إن الشذوذ يقدح في الاحتجاج، لا في التسمية»، وقد سبق ذلك في «نوع الصحيح» (ص: ٥٢).
وقد ذكر الحافظ ابن حجر نفسه في موضع آخر ما يدل علىٰ أن الحديث «الشاذ» =

وقال البلقيني[١] : اشتهارُ الرجالِ[٢] أخصُّ مِن قولِ : «ولا يَكون في الإسناد متهمٌ» لشمولِه المستور .

وما حكَاه ابنُ الصلاح عن بعضِ المتأخِّرين أرادَ به ابنَ الجوزي ، فإنه ذكَر ذلك في «العلل المُتناهية» ، وفي «الموضوعات» .

= مخرجه غير معروف ؛ فقد ذكر في «نكته» (١/ ٤٠٥) تفسير القاضي أبي بكر ابن العربي لـ «مخرج الحديث» : «بأن يكون الحديث معروفًا في أهل بلد الراوي ؛ يرويه عنه أهل بلده ، كحديث البصريين يخرج عن قتادة ، والكوفيين عن أبي إسحاق السبيعي ، والمدنيين عن ابن شهاب ، والمكيين عن عطاء ؛ وعليه مدار الحديث» .

ثم قال الحافظ ابن حجر ؛ موضحًا ذلك : «فإن حديث البصريين ـ مثلًا ـ إذا جاء عن قتادة ونحوه ، كان «مخرجه معروفًا» ، وإذا جاء عن غير قتادة ونحوه ، كان «شاذًّا» . والله أعلم» اهـ .

وأما الحاكم ؛ فتصرفه لا يخرج عن هذا ، وقد عقد هو نفسه في «معرفة علوم الحديث» لنوع «الشاذ» (ص : ١١٩) ، وذكر أن «الشاذ» هو «ما يتفرد به ثقة من الثقات ، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة» ، وأنه يغاير «المعلول» ، حيث إن المعلول عنده هو ما وقف علىٰ وجه الخطإ فيه بالاختلاف بين الرواة ، وسيأتي في نوع «الشاذ» قول الحافظ ابن حجر : «وبقي من كلام الحاكم : وينقدح في نفس الناقد أنه غلط ، ولا يقدر علىٰ إقامة الدليل علىٰ هذا» .

وهذا يدل علىٰ أن الحديث الشاذ عند الحاكم خطأ وغلط ليس له أصل ، والأمثلة التي مثل بها الحاكم للشاذ تدل علىٰ هذا ، بل إنه قال في بعضها : «فنظرنا ؛ فإذا الحديث موضوع» . والله أعلم .

وراجع : فصل «المنكر أبدًا منكر» من كتابي «الإرشادات» .

(١) «محاسن الاصطلاح» (ص : ١٠٥) .

(٢) في «ص» : «الرجل» .

قال ابن دقيق العيد[١] : وليس ما ذكَره مضبوطًا بضابطٍ يتميَّزُ به القَدرُ المُحتمل مِن غيرِه .

قال البدرُ ابنُ جَماعة[٢] : وأيضًا فيه دَوْرٌ ؛ لأنه عَرَّفه بصلاحيتِه للعملِ به ، وذلك يتوقَّف على مَعرفةِ كونِه حَسَنًا .

قلتُ : ليس قوله : «ويُعملُ به» من تمام الحدِّ ، بل زائدٌ عليه ، لإفادةِ أنه يجبُ العملُ به كالصحيحِ ، ويَدُلُّ على ذلك أنه فَصَله مِن الحدِّ ، حيث قال : ما فيه ضعفٌ قريبٌ محتملٌ فهو الحديثُ الحسنُ ، ويَصلحُ البناءُ عليه والعملُ به .

وقال الطيبي[٣] : ما ذكَره ابنُ الجوزي مَبنيٌّ على أنَّ معرفَة الحسَنِ موقوفةٌ علىٰ معرفِة الصحيحِ والضعيفِ ؛ لأنَّ الحسَنَ وَسَطٌ بينهما ، فقوله : «قريبٌ» أي قريبٌ مَخرَجُهُ إلى الصحيحِ ، محتملٌ ؛ لكون رجالِهِ مستورين .

* * *

قَالَ الشَّيْخُ : هُوَ قِسْمَانِ :

أَحَدُهُمَا : مَا لا يَخْلُو إسنادُهُ مِنْ مَسْتُورٍ لَمْ تَتَحَقَّقْ أَهْلِيَّتُهُ ، ولَيْسَ مُغَفَّلاً كَثِيرَ الخَطَأِ ، ولا ظَهَرَ مِنْهُ سَبَبٌ مُفَسِّقٌ ، ويَكُونُ مَتْنُ الحَدِيثِ مَعْرُوفًا بِرِوَايَةِ مِثْلِهِ أَوْ نَحْوِهِ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ .

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ رَاوِيهِ مشْهُورًا بِالصِّدْقِ وَالأَمَانَةِ ، ولَمْ يَبْلُغْ

---

(١) «الاقتراح» (ص : ١٦٩) . (٢) «المنهل الروي» (ص : ٣٦) .
(٣) «الخلاصة» (ص : ٤١) .

دَرَجَةَ الصَّحِيحِ ؛ لِقُصُورِهِ فِي الحِفْظِ والإِتْقَانِ ، وهُوَ مُرْتَفِعٌ عَنْ حالِ مَنْ يُعَدُّ تَفَرُّدُهُ مُنْكَرًا .

(**قال الشيخُ**) ابنُ الصلاح[١] بعد حِكايته الحدودَ الثلاثةَ وقوله ما تقدَّم : قد أمعنتُ النظرَ في ذلك والبحثَ ، جامعًا بين أطرافِ كلامِهم ، مُلاحِظًا مواقعَ استعمالهم ، فتنقَّح لي واتَّضح أن الحديثَ الحَسَنَ (**هو قِسمانِ**) :

(**أحدُهما : ما لا يَخْلو إسنادُه مِن مستورٍ لم تتحَقَّق أَهليتُه ، وليس مغفلًا كثيرَ الخطإِ**) فيما يرويه ، ولا هو مُتَّهمٌ بالكذبِ في الحديثِ (**ولا ظَهَر منه سَبَبٌ**) آخَر (**مُفَسِّقٌ ، ويكونُ مَتنُ الحديثِ**) مع ذلك (**معروفًا بروايةِ مثلِه أو نحوِه مِن وَجهٍ آخَر**) أو أكثر حتَّىٰ اعتضدَ بمتابعةِ مَن تابعَ راويه[٢] على مِثلِه ، أو بما له مِن شاهدٍ ، وهو ورودُ حديثٍ آخر نحوه ، فيخرج بذلك عَن أن يكونَ شاذًا أو منكرًا .

قال : وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزل .

القِسمُ (**الثاني : أَن يكونَ راويه مشهورًا بالصدقِ والأمانة ، و**) لكن (**لم يَبلُغ درجةَ الصحيحِ ، لقصورِه**) عن رُواته (**في الحفظِ والإتقان ، وهو**) مَع ذلك (**مرتفعٌ عن حالِ مَن يُعَدُّ تفردُه**) أي ما ينفردُ به مِن حديثه (**مُنْكَرًا**) .

---

(١) «علوم الحديث» (ص : ٤٦ - ٤٧) . (٢) في «ص» : «رواية» .

قال: ويُعتبر في كل هذا مع سَلامةِ الحديثِ مِن أن يكون شاذًّا أو مُنكَرًا سلامتُه مِن أن يكون مُعَلَّلًا.

قال: وعلىٰ هذا القِسمِ يتنزلُ كلامُ الخطَّابيِّ.

قال: فهذا الذي ذكَرناه جامعٌ لِمَا تفرَّق في كلامِ مَن بلغنا كلامُه في ذلك.

قال: وكأن الترمذيَّ ذَكَر أحدَ نَوعَي الحسَن، وذَكَر الخطابيُّ النوعَ الآخرَ، مُقتَصِرًا كلٌّ منهما على ما رَأىٰ أنَّه يُشكِلُ، مُعرِضًا عما رَأىٰ أنه لا يُشكِلُ أو أنه غَفَل عن البعض وذهل. انتهى كلامُ ابن الصلاح.

قال ابنُ دقيق العيدِ[١]: وعليه فيه مؤاخَذاتٌ ومُناقشَاتٌ.

وقال ابن جَماعة[٢]: يَرِدُ على الأول مِن القِسمِين: الضعيفُ والمنقطعُ والمرسلُ الذي في رِجاله مَستورٌ، ورُوِي مثلُه أو نحوُه مِن وجهٍ آخر، وعلى الثاني: المرسلُ الذي اشتَهر راويه بما ذُكِر، فإنَّه كذلك، وليس بحسَنٍ[٣] في الاصطلاحِ.

قال: ولو قيل: الحسنُ كلُّ حديثٍ خالٍ عن العِلَلِ، وفي سَندِه المتصلِ مستورٌ له به شاهدٌ، أو مشهورٌ قاصِرٌ عن درجةِ الإتقانِ، لكَان أجمعَ لما في حُدودِه وأَخصَرَ.

وقال الطيبي[٤]: لو قيل: الحسَنُ مُسنَدُ مَن قَرُبَ مِن درجة الثقة، أو

---

(١) «الاقتراح» (ص: ١٧١).
(٢) «المنهل الروي» (ص: ٣٦).
(٣) في «ص»: «يحسن».
(٤) «الخلاصة» (ص: ٤١).

مُرسَلُ ثقةٍ ، ورُوي كلاهما من غيرِ وجهٍ ، وسَلِمَ مِن شذوذٍ وعلةٍ ، لكان أجمَعَ الحدودِ وأضبَطَها وأبعدَ عن التعقيدِ .

وحدَّ شيخُ الإسلام في «النخبة»[(١)] الصحيحَ لذاته بما نقَله عدلٌ ، تامُّ الضبطِ ، متصلُ السندِ ، غيرُ معللٍ ولا شاذٌّ . ثم قال : فإن خَفَّ الضبطُ فهو الحسَنُ لِذاته .

فشرك بينَه وبينَ الصحيحِ في الشروطِ إلا تمامَ الضَّبطِ ، ثم ذكَر الحسَن لغيرِه بالاعتضادِ .

وقال شيخُنا الإمامُ تقيُّ الدين الشمني : الحسنُ خبرٌ متصلٌ قَلَّ ضبطُ راويه العدلِ ، وارتفع عن حالِ مَن يُعَدُّ تفردُه مُنكَرًا ، وليس بشاذٍّ ولا مُعلَّلٍ .

قال البلقيني[(٢)] : الحسَن لَمَّا توسَّط بين الصحيحِ والضعيفِ عند الناظرِ ، كأن شيئًا يَنقدِحُ في نفسِ الحافظِ ، قد تَقصُرُ عبارتُه عنه ، كما قيل في «الاستحسانِ» ، فلذلك صَعُبَ[(٣)] تعريفه .

وسَبَقَهُ إلى ذلك ابنُ كثيرٍ[(٤)] .

---

(١) (ص : ٨٢) .
(٢) «محاسن الاصطلاح» (ص : ١٠٥) .
(٣) في «ص» : «فكذلك ضعف» .
(٤) «اختصار علوم الحديث» (ص : ٣٠) .
وقال الذهبي في «الموقظة» (ص : ٨) :
«ثم لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها ، فأنا علىٰ إياس من ذلك ، فكم من حديث تردد فيه الحفاظ ، هل هو حسن أو ضعيف أو صحيح ؟ بل =

● تنبيـهٌ :

الحسَنُ أيضًا على مراتبَ كالصحيحِ ، قال الذهبيُّ[١] : فأعلىٰ مَراتبِهِ : بهزُ بن حكيمٍ عَن أبيهِ عن جَدِّه ، وعَمرو بنُ شعيبٍ عَن أبيهِ عن جَدِّه ، وابنُ إسحاق عَن التيمي ، وأمثالُ ذلك مما قيل إنَّه صحيحٌ ، وهو مِن[٢] أدنىٰ مراتبِ الصحيحِ ، ثم بعد ذلك ما اختُلِفَ في تَحسينِهِ وتَضعيفِهِ[٣] ، كحديث الحارث بن عبد الله ، وعاصم بن ضمرة ، وحجَّاج بن أرطاة ونحوهم .

***

ثمَّ الحَسَنُ كَالصَّحِيحِ في الاحتِجَاجِ بِهِ، وَإِنْ كَانَ دُونَهُ في القُوَّةِ؛ وَلِهَذَا أَدْرَجَتْهُ طَائِفَةٌ في نَوْعِ الصَّحِيحِ.

(**ثم الحَسَن كالصحيحِ في الاحتجاجِ به ، وإن كان دُونَه في القوةِ ، ولهذا أدرَجَتْه طائفةٌ في نوعِ الصحيحِ**) كالحاكم ، وابنِ حبانَ ، وابنِ خزيمة ، مع قولهم بأنه دُون الصحيح المبيَّنِ أولًا[٤] .

= الحافظ الواحد يتغير إجتهاده في الحديث الواحد ، فيومًا يصفه بالصحة ، ويومًا يصفه بالحسن ، ولربما استضعفه . وهذا حق ، فإن الحديث الحسن يستضعفه الحافظ عن أن يرقيه إلىٰ رتبة الصحيح ، فبهذا الاعتبار فيه ضعف ما ، إذ الحسن لا ينفك عن ضعف ما ، ولو انفك عن ذلك لصح باتفاق» .

(١) «الموقظة» (ص : ١١) .

(٢) ليس في «ص» .

(٣) في «ص» ، «م» : «ضعفه» ، والمثبت من المطبوع .

(٤) «علوم الحديث» (ص : ٦٠) .

ولا بِدعَ في الاحتجاجِ بحديثٍ له طريقانِ لو انفرد كلٌّ منهما لم يكن حُجةً ، كما في المرسَلِ إذا وَرَدَ من وجهٍ آخر مُسنَدًا ، أو وافقَه مرسَلٌ آخر بشرطِهِ ، كما سيجيء ؛ قاله ابنُ الصلاح[١] .

وقال في «الاقتراح»[٢] : ما قِيل من أن الحسنَ يُحتَجُّ به فيه إشكالٌ ؛ لأنَّ ثَمَّ أوصافًا يَجبُ معها قَبولُ الروايةِ إذا وُجِدَت [في الراوي][٣] ، فإن كان هذا المُسمَّى بالحسَن مما وجدت فيه علىٰ أقلِّ الدرجاتِ التي يَجبُ معها القَبولُ فهو صحيحٌ ، وإن لم توجد لم يَجُز الاحتجاجُ به وإن سُمِّي حَسَنًا ، اللهم إلا أن يُرَدَّ هذا إلىٰ أمرٍ اصطلاحيٍّ ، بأن يقال : إنَّ هذه الصفاتِ لها مراتبُ ودرجاتٌ ، فأعلاها وأوسطها يُسمَّى صحيحًا ، وأدناها يُسمَّى حَسَنًا ، وحينئذٍ يرجع الأمر في ذلك إلى الاصطلاحِ ، ويكون الكلُّ صحيحًا في الحقيقة .

* * *

وقَوْلُهُم : حَدِيثٌ حَسَنُ الإسْنَادِ أوْ صَحِيحُهُ ، دُونَ قَوْلِهِم : حَدِيثٌ صَحِيحٌ أوْ حَسَنٌ ، لأنَّه قَدْ يَصِحُّ أوْ يَحْسُنُ الإسْنَادُ دَونَ المَتْنِ ، لِشُذُوذٍ أوْ عِلَّةٍ ، فإنِ اقْتَصَرَ على ذَلِكَ حَافظٌ مُعْتَمَدٌ فالظَّاهِرُ صِحَّةُ المَتْنِ وحُسْنُهُ .

---

(١) «علوم الحديث» (ص : ٤٨ ، ٧٣) .
(٢) (ص : ١٧٦) .
(٣) سقط من : «ص» ، «م» ، وأثبته من المطبوع و«الاقتراح» .

(وقَولُهم) أي الحفاظ : هذا **(حديثٌ حَسَنُ الإسنادِ أو صحيحُه ، دونَ قولِهم حديثٌ صحيحٌ أو حسنٌ ؛ لأنه قد يَصِحُّ أو يَحسُنُ الإسنادُ)** لثقةِ رِجالِهِ **(دونَ المتنِ لشذوذٍ أو علةٍ)** وكثيرًا ما يستعمل ذلك الحاكم في «مستدركه» .

(فإن اقتَصَر على ذلك حافظٌ معتَمَدٌ) ولم يذكر له علةً ولا قادحًا **(فالظاهرُ صحةُ المتنِ وحسنُه)** لأنَّ عدمَ العلةِ والقادحِ هو الأصلُ والظاهرُ .

قال شيخ الإسلام : والذي لا أَشُكُّ فيه أنَّ الإمام منهم لا يَعدِلُ عن قوله[١] : «صحيح» إلى قوله[٢] : «صحيح الإسناد» إلا لأمرٍ ما[٣] .

* * *

---

(١) في «ص» : «قول» .

(٢) في «ص» : «قول» .

(٣) قال الحافظ ابن حجر في «النكت» (١/ ٤٧٤) :

«قلت : لا نسلم أن عدم العلة هو الأصل ؛ إذ لو كان هو الأصل ما اشترط عدمه في شرط الصحيح ، فإذا كان قولهم : «صحيح الإسناد» يحتمل أن يكون مع وجود العلة لم يتحقق عدم العلة ، فكيف يحكم له بالصحة ؟

والذي يظهر لي : أن الصواب التفرقة بين من يفرق في وصفه الحديث بالصحة بين التقييد والإطلاق وبين من لا يفرق ؛ فمن عرف من حاله بالاستقراء التفرقة يحكم له بمقتضىٰ ذلك ويحمل إطلاقه علىٰ الإسناد والمتن معًا وتقييده علىٰ الإسناد فقط ، ومن عرف من حاله أنه لا يصف الحديث دائمًا وغالبًا إلا بالتقييد فيحتمل أن يقال في حقه ما قال المصنف آخرًا . والله أعلم» .

وأمَّا قَوْلُ التِّرمِذِيِّ وغيْرِهِ : حدِيثٌ حسَنٌ صَحِيحٌ ، فمَعْنَاهُ : رُوِيَ بِإسْنَادَيْنِ : أحَدُهُما يَقْتَضِي الصِّحَّةَ ، والآخَرُ الحُسْنَ .

(**وأما قولُ الترمذيِّ وغيره**) كعليِّ بنِ المديني ، ويَعقوبَ بنِ شَيبة : هذا (**حديثٌ حسنٌ صحيحٌ**) وهو ممَّا استُشكِل ؛ لأن الحسَنَ قاصرٌ عن الصحيح ، فكيفَ يجتمع إثباتُ القصورِ ونفيُه في حديثٍ واحدٍ (**فمعناه**) أنَّه (**رُوِي بإسنادينِ ، أحدُهما يَقتَضى الصحةَ ، والآخَرُ الحُسنَ**) فصحَّ أن يقال فيه ذلك ، أي : حَسَنٌ باعتبارِ إسنادٍ ، صحيحٌ باعتبار آخَرَ .

قال ابن دقيق العيد[١] : يَرِدُ على ذلك الأحاديثُ التي قِيل فيها ذلك مع أنَّه ليس لها إلا مَخرَجٌ واحدٌ ، كحديثٍ أخرجه الترمذيُّ من طريقِ العلاءِ بنِ عبد الرحمنِ ، عن أبيه ، عن أبي هُريرة : «**إذَا بَقِيَ نصفُ شَعبَانَ فلا تَصُومُوا**»[٢] ، وقال فيه : حسن صحيح ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه على هذا اللفظ .

وأجاب بعضُ المتأخِّرين بأن الترمذي إنما يقول ذلك مُرِيدًا تفرد أحدِ الرواة عن الآخرِ ، لا التَّفَرُّدَ المُطلَقَ .

قال : ويوضح ذلك ما ذكَره في «الفِتَنِ» مِن حديثِ خالدِ الحذاء ، [عِن ابنِ سِيرين][٣] ، عن أبي هُريرة يَرفَعُه : «**مَن أَشَارَ إِلىٰ أَخيهِ بِحَدِيدَةٍ**»[٤] - الحديث .

---

(١) «الاقتراح» (١٧٣) .
(٢) «السنن» (٧٣٨) .
(٣) سقط من : «ص» .
(٤) «السنن» (٢١٦٢) .

قال فيه: حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ مِن هذا الوجه.

فاستغرَبه مِن حديثِ خالدٍ، لا مُطلقًا.

قال العراقي[١]: وهذا الجوابُ لا يَمشي في المواضعِ التي يقول فيها: «لا نَعرفه إلَّا من هذا الوجه» كالحديثِ السابق.

وقد أجابَ ابنُ الصلاح[٢] بجوابٍ ثانٍ وهو: أن المراد بالحسنِ: اللُّغويُّ دُونَ الاصطلاحيِّ، كما وقَع لابن عبد البر، حيثُ رَوَىٰ في كتاب «العلم»[٣] حديث معاذ بن جبل مرفوعًا: **«تَعَلَّمُوا العِلمَ؛ فإِنَّ تَعَلُّمَهُ للَّهِ خَشيَةٌ، وطَلَبَهُ عِبَادَةٌ»** الحديث بطوله، وقال: هذا حديثٌ حسنٌ جدًّا، ولكن ليس له إسنادٌ قويٌّ.

فأراد بالحسنِ حسنَ اللفظِ؛ لأنَّه مِن روايةِ موسى البلقاويِّ وهو كذَّاب نُسِبَ إلى الوضعِ، عن عبد الرحيم العمِّيِّ وهو متروكٌ.

وروينا عن أمية بن خالد قال: قلتُ لشعبة: تُحدِّثُ عن محمد بن عبيد اللَّه العَرزَمي وَتَدعُ عبدَ الملك بن أبي سليمان وقد كان حَسَنَ الحديثِ؟! فقال: مِن حُسْنهَا فَرَرتُ. يعني: أنَّها مُنكَرَةٌ[٤].

---

(١) «التقييد والإيضاح» (ص: ٥٦).
(٢) «علوم الحديث» (ص: ٥٦).
(٣) «جامع بيان العلم وفضله» (ص: ٩٤).
(٤) رواه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ١٤٦).

وقال النخعي : كانوا يَكرهون إذا اجتمَعوا أن يُخرج الرجلُ أَحسَنَ ما عِنده .

قال السمعاني(١) : عَنىٰ بالأحسنِ الغَرِيبَ(٢) .

قال ابن دقيق العيد(٣) : ويلزمُ علىٰ هذا الجواب أن يُطلق علىٰ الحديثِ الموضوعِ إذا كان حَسَنَ اللفظِ أنه حَسَنٌ ، وذلك لا يقولُهُ أحدٌ مِن المُحدِّثين ، إذا جَرَوا على اصطلاحِهم .

قال شيخُ الإسلام : ويلزم عليه أيضًا أنَّ كلَّ حديثٍ يُوصَفُ بصفةِ فالحسن تابعه ؛ فإنَّ كلَّ الأحاديثِ حَسَنَةُ الألفاظِ بليغةٌ ، ولما رأينا الذي وقَع له هذا كثيرَ الفَرقِ ، فتارةً يقول : « حسنٌ » فقط ، وتارةً : « صحيحٌ » فقط ، وتارةً : « حسنٌ صحيحٌ » ، وتارة « صحيحٌ غريبٌ » ، وتارةً : « حسنٌ غريبٌ » ، فعرفنا(٤) أنه لا محالة جارٍ مع الاصطلاح ، مع أنه قال في آخر « الجامع » : وما قلنا في كتابنا « حديثٌ حسنٌ » ، فإنما أردنا به حسن إسناده عَندنا . فقد صرَّح بأنه أراد حسن الإسنادِ ، فانتفَىٰ(٥) أن يريدَ حسن اللفظِ .

---

(١) « أدب الإملاء والاستملاء » (ص : ٥٩) .

(٢) سبقه إلىٰ ذلك الخطيب في « الجامع لأخلاق الراوي » (٢/١٠١) ، قال : « عَنَىٰ إبراهيم بالأحسن : الغريب ؛ لأن الغريب غير المألوف يستحسن أكثر من المشهور المعروف ، وأصحاب الحديث يعبرون عن المناكير بهذه العبارة » .

(٣) « الاقتراح » (ص : ١٧٤) .

(٤) في « م » : « عرفنا » .

(٥) في « ص » : « وانتفىٰ » .

وأجاب ابنُ دقيق العيد[١] بجوابٍ ثالثٍ، وهو أن الحسنَ لا يُشترط فيه القصورُ عن الصحةِ إلا حيث انفردَ الحسنُ، أما إذا ارتفع إلى درجةِ الصحةِ فالحسنُ حاصلٌ لا محالة تَبعًا للصحةِ؛ لأن وجودَ الدرجةِ العليا ـ وهي الحفظُ والإتقانُ ـ لا يُنافي وجود الدُّنيا كالصِّدقِ، فيصحُّ أن يُقالَ[٢] «حسنٌ» باعتبار الصفةِ الدُّنيا، «صحيحٌ» باعتبارِ العُليا. ويَلزمُ علىٰ هذا أنَّ كلَّ صحيحٍ حسنٌ.

وقد سبقه إلى نحوِ ذلك ابنُ المواق.

قال شيخ الإسلام: وشِبهُ ذلك قولُهم في الراوي: «صدوقٌ» فقط، و«صَدوقٌ ضابطٌ»، فإن الأوَّلَ قاصرٌ عن درجةِ رجالِ الصحيحِ، والثاني مِنهم، فكما أنَّ الجمع بينهما لا يضرُّ ولا يُشكِلُ، فكذلك الجمعُ بين الصحةِ والحُسنِ.

ولابن كثير جوابٌ رابعٌ، وهو أن الجَمعَ بين الصحةِ والحسنِ درجةٌ متوسطةٌ بين الصحيحِ والحسنِ.

قال: فما يقول[٣] فيه «حسنٌ صحيحٌ» أعلىٰ رتبة من «الحسن» ودون «الصحيح».

---

(١) «الاقتراح» (ص: ١٧٥).

(٢) في «ص»: «يكون».

(٣) في «ص»: «تقول»، وفي «م»: «نقول». والمثبت من المطبوع و«اختصار علوم الحديث» (ص٣٦).

قال العراقي(١) : وهذا تَحكُّمٌ(٢) لا دليلَ عليه ، وهو بعيدٌ(٣) .

ولشيخ الإسلامِ جوابٌ خامسٌ(٤) : وهو التوسُّطُ بينَ كلامِ ابن الصلاح وابن دقيق العيدِ ، فيخصُّ جوابَ ابنِ الصلاح بما له إسنادان فصاعدًا ، وجَوابَ ابنِ دقيق العيد بالفردِ .

قال : وجوابٌ سادسٌ ـ وهو الذي أَرتضيه ولا غُبار عليه ، وهو الذي مشَىٰ عليه في «النخبة» و«شَرحِها» ـ : أنَّ الحديثَ إن تعدَّد إسنادُه فالوصفُ راجعٌ إليه باعتبار الإسنادَين أو الأسانيد .

قال : وعلى هذا فما قِيل فيه ذلك فوقَ ما قِيلَ فيه «صحيحٌ» فقط إذَا كان فَردًا ؛ لأنَّ كثرةَ الطرق تُقَوِّي .

وإلا فبحسب اختلافِ النُّقادِ في رَاويه ، فيرىٰ المجتهدُ مِنهم بعضَهم يقول فيه : صدوقٌ ، وبعضَهم يقول فيه : ثقةٌ ، ولا يَترجَّح عندَه قولُ واحدٍ منهما ، أو يَترجَّحُ ولكنه يريدُ أن يُشيرَ إلى كلام الناس فيه فيقول ذلك ، وكأنه قال : حسنٌ عِندَ قومٍ ،[صحيحٌ عِندَ قومٍ](٥) .

---

(١) «التقييد» (ص : ٦٢) . (٢) في «ص» : «الحكم» .

(٣) وقال الحافظ في «النكت» (١/ ٤٧٧) : «قلت : لكن هذا يقتضي إثبات قسم ثالث ، ولا قائل به ، ثم إنه يلزم عليه أن لا يكون في كتاب الترمذي حديث صحيح إلا النادر ؛ لأنه قلما يعبر إلا بقوله : حسن صحيح ، وإن أردت تحقيق ذلك ، فانظر إلىٰ ما حكم به علىٰ الأحاديث المخرجة من «الصحيحين» ، كيف يقول فيها : حسن صحيح ؛ غالبًا» .

(٤) «نزهة النظر» (ص : ٩٣ - ٩٤) . (٥) سقط من «ص» .

قال : وغايةُ ما فيه أنَّه حذف منه حرف الترددِ ؛ لأن حقَّه أن يقول : حسنٌ أو صحيحٌ .

قال : وعلى هذا ما قِيل فيه ذلك دُونَ ما قيل فيه : صحيح ؛ لأن الجَزمَ أقوى مِن الترددِ . انتهى .

وهذا الجوابُ مُرَكَّبٌ مِن جوابِ ابنِ الصلاحِ وابنِ كثيرٍ (١) .

***

(١) وهو جواب منتقد أيضًا ، وقد بينت ذلك في غير هذا الموضع ، وأقرب الأجوبة إلىٰ الصواب : جواب الإمام ابن رجب الحنبلي في «شرح علل الترمذي» (١/ ٣٨٤ ـ ٣٨٨) ، وقد ذكرته وشرحته في كتابي «شرح لغة المحدث» (ص : ١٧٥ - ١٨٤) .
تنبيه : وقع في «ألفية الحديث» للسيوطي ـ بشرح الشيخ أحمد شاكر ـ ثلاثة أبيات ، تضمنت جوابين آخرين عن هذا الإشكال ، وهي :

وَقَد بدا لي فيهِ مَعنَيانِ ... لَم يُوجدا لأهلِ هذا الشَّانِ
أَي : حسنٌ لذاتِهِ صحيحُ ... لغَيره ، لمَّا بدا الترجيحُ
أَو : حسنٌ علىٰ الذي بِهِ يُحَد ... وهوَ أصحُّ ما هناكَ قَد وَرَد

يرىٰ ناظم هذه الأبيات الثلاثة أن قول الترمذي : «حسن صحيح» له معنيان ، لم يُسبق إلىٰ بيانهما .
الأول : أن المراد : حسن لذاته صحيح لغيره .
وهذا بالطبع حيث تتعدد طرق الحديث .
والثاني : أن المراد بـ «الحسن» الحسنُ الذي تقدم حدُّه ، وهو الحسن لذاته أيضًا ، والمراد بـ «الصحيح» أي : أصح ما روي في الباب .
وهذا يمكن تنزيله علىٰ ما لم تتعدد طرقه .
وهذه الأبيات الثلاثة ذكرت في نسخة الشيخ أحمد شاكر فقط ، وقد ذكر الشيخ محيي الدين في «شرحه» أنها من زيادات بعض النسخ .
وفي نقدي أنها ليست من نظم السيوطي ، وإنما هي مما زاده بعض من بعده علىٰ =

وَأَمَّا تَقْسِيمُ البَغَوِيِّ أَحَادِيثَ المَصَابِيحِ إِلَى حِسَانٍ وَصِحَاحٍ ؛ مُرِيدًا بالصِّحَاحِ مَا فِي « الصَّحِيحَيْنِ » ، وبِالْحِسَانِ مَا فِي « السُّنَنِ » - فَلَيْسَ بِصَوَابٍ ؛ لأَنَّ في السُّنَنِ الصَّحيحَ والحَسَنَ ، والضَّعيفَ والمُنْكَرَ .

(**وأما تقسيمُ البغويِّ أحاديثَ المصابيحِ إلى حسانٍ وصِحَاحٍ ، مريدًا بالصِّحَاحِ ما في « الصحيحينِ » ، وبالحِسَانِ ما في « السُّنَنِ » ، فليس بصوابٍ ؛ لأن في السُّنَنِ الصحيحَ والحسَنَ والضعيفَ والمنكَرَ**) كما سيأتي بيانُه .

= « الألفية » ، ولعلَّ ذلك البعض كتبها على هامش نسخته ، ثم جاء من أدخلها في الأصل .

ويقوي ذلك عندي أمران :

الأول : أن السيوطي لم يذكر في « التدريب » هذا الجواب عن أحدٍ ، فضلًا عن أن ينسبه إلى نفسه ، ولا تعرض لهذا الجواب من قريب أو بعيد .

الثاني : أنني وقفت على من أجاب بمثل هذا الجواب ، و نسبه إلى نفسه ممن جاء بعد السيوطي ، وهو الشيخ عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري صاحب « تحفة الأحوذي شرح الترمذي » ، فإنه قال في مقدمة شرحه المذكور (١/ ٤١٠) ، بعد أن أطال في ذكر الأجوبة المختلفة في هذه المسألة قال « قلت : وظهر لي توجيهان آخران :

أحدهما : أن المراد : حسن لذاته صحيح لغيره .

والآخر : أن المراد : حسن باعتبار إسناد ، صحيح ، أي : أصح شيء ، ورد في الباب ، فإنه يقال : « أصح ما ورد كذا » ، وإن كان حسنًا أو ضعيفًا ، فالمراد : أرجحه أو أقله ضعفًا » . والله أعلم .

ومَن أطلقَ [عليها الصِّحاحَ][١] ، كقولِ السلفيِّ في الكُتبِ الخمسةِ : «اتُّفق على صحتها علماءُ المشرقِ والمغربِ» وكإطلاقِ الحاكمِ علىٰ الترمذيِّ : «الجامع الصحيح» ، وإطلاقِ الخطيبِ[٢] عليه وعلى النسائيِّ اسم «الصحيح» ؛ فقد تَسَاهَلَ .

قال التاجُ التبريزي[٣] : ولا أَزال أَتعجبُ مِن الشيخين - يعني ابنَ الصلاح والنوويَّ - في اعتراضِهما على البغوي ، مع أنَّ المقرر أنه لا مُشَاحَّةَ في الاصطلاح .

وكذا مشىٰ عليه علماءُ العَجَمِ ، آخرُهم شيخُنا العلَّامةُ الكافيجي في «مختصره»[٤] .

قال العراقي[٥] : وأُجيب عنِ البغويِّ بأنه يبينُ عَقِبَ كل حديثٍ الصحيحَ والحسنَ والغريبَ .

قال : وليس كذلك ؛ فإنه لا يبيِّنُ الصحيحَ مِن الحسنِ فيما أَورده من «السنن» ، بل يسكتُ ، ويبيِّنُ الغريبَ والضعيفَ غالبًا ، فالإيرادُ باقٍ في مَزجِهِ صحيحَ ما في «السنن» بما فيها مِن الحَسَنِ .

وقال شيخُ الإسلامِ[٦] : أراد ابنُ الصلاحِ أن يُعَرِّفَ أنَّ البغويَّ اصطَلح

---

(١) في «ص» : «عليه الصحيح» ، وفي «م» : «عليه الصحاح» . والمثبت من المطبوع .
(٢) «تاريخ بغداد» (٢/ ٤٢) .
(٣) كما في «النكت» لابن حجر (١/ ٤٤٥) .
(٤) ينظر : «مختصر الكافيجي» (ص : ١١٤) طبعة مكتبة الرشد . دكتور أحمد معبد .
(٥) «التقييد» (ص : ٥٩ - ٦٠) . (٦) «النكت» (١/ ٤٤٦) .

لنفسِه أن يُسَمِّيَ السننَ الأربعةَ : الحِسَانَ ؛ ليستغني[١] بذلك عن أن يقولَ عَقِبَ[٢] كلِّ حديثٍ : أخرجه أصحاب السنن ، وإن هذا اصطلاحٌ حادثٌ ليس جاريًا على المصطلحِ العُرفيِّ[٣] .

***

● فرُوعٌ :

أحدُهَا : كِتَابُ التِّرمِذِيِّ أصْلٌ فِي مَعْرِفَةِ الحَسَنِ ، وهُوَ الَّذِي شَهَرَهُ ، وتَخْتَلِفُ النُّسَخُ مِنْهُ فِي قَوْلِهِ : «حَسَن» أو : «حَسَنٌ صَحِيحٌ» ونَحْوهُ ؛ فيَنْبَغِي أنْ تَعْتَنِيَ بِمُقَابَلَةِ أصْلِكَ بِأُصُولٍ مُعتَمَدةٍ ، وتَعْتَمِدَ ما اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ .

(فروعٌ :

أحدُها) في مَظِنَّةِ الحسنِ ، كما ذكر في الصحيحِ مظانه ، وذكر في كل نوعٍ مظانه من الكُتب المُصنَّفة فيه إلا يسيرًا أُنَبِّهُ عليه .

(كتابُ) أبي عيسىٰ **(الترمذيِّ أصلٌ في معرفةِ الحَسَنِ وهو الذي شَهَرَه)** وأكثَرَ مِن ذِكرِه .

---

(١) في «ص» ، و«م» : «ليغتني» ، والمثبت من المطبوع .

(٢) في «ص» : «عقيب» .

(٣) وقد أنكر الحافظ في «النكت» (١/ ٤٤٥ ـ ٤٤٦) علىٰ ابن الصلاح والنووي تخطئتهما للبغوي ، وقال : «لا يعرف له وجه» .

قال ابنُ الصلاح[١] : ويُوجَد[٢] في متفرقاتٍ مِن كلامٍ بعض مشايخه والطبقةِ التي قَبله كأحمدَ والبخاريِّ وغيرِهما .

قال العراقي[٣] : وكذا مشايخُ الطبقة التي قَبل ذلك كالشافعيِّ ، قال في «اختلاف الحديث» عِندَ ذِكرِ حديثِ ابنِ عُمر : لَقَدِ ارتَقَيتُ عَلَى ظَهرِ بَيتٍ لَنَا ـ الحديث : حديثُ ابنِ عُمَرَ مُسندٌ حَسَن الإسنادِ .

وقال فيه أيضًا : وسَمعتُ مَن يروي بإسنادٍ حسنٍ أنَّ أبا بكرة ذكَر لِلنَّبيِّ ﷺ أنه ركَع دُون الصَّفِّ ـ الحديث .

وكذا يعقوب بن شيبة في «مسنده» وأبو علي الطوسي أكثَرا[٤] مِن ذلك ؛ إلَّا أنهما ألَّفا بعدَ الترمذيِّ .

(وتختلفُ النسخُ منه) أي مِن كتابِ الترمذيِّ **(في قولِهِ : حسنٌ أو حَسَنٌ صحيحٌ ونحوه ، فينبغي أَن تَعتَنِيَ بمقابلةِ أَصلِكَ بأصولٍ معتمدةٍ ، وتعتمدَ ما اتَّفَقت عليه)** .

❋ ❋ ❋

ومِنْ مَظَانِّهِ سُنَنُ أَبِي دَاوَدُ ، فَقَدْ جَاءَ عَنْهُ أَنَّهُ يَذْكُرُ فِيهِ الصَّحِيحَ ومَا يُشْبِهُهُ ويُقَارِبُهُ ، ومَا كَانَ فِيهِ وَهنٌ شَدِيدٌ بَيَّنَهُ ، ومَا لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ شيئًا فهُوَ صَالِحٌ ، فَعَلى هذَا ما وَجَدْنَا فِي كِتَابِهِ

---

(١) «علوم الحديث» (ص : ٥١ - ٥٢) .

(٢) في «ص» ، و«م» : «وإن وجد» . (٣) «التقييد» (ص : ٥٢) .

(٤) في «ص» ، و«م» : «أكثر» ، والمثبت من المطبوع .

مُطْلقًا، ولَمْ يُصَحِّحْهُ غيْرُهُ مِنَ المُعْتَمَدِينَ وَلا ضَعَّفَهُ ـ فَهُوَ حَسَنٌ عِنْدَ أبِي دَاوُدَ.

(**ومِن مَظَانِّه**) أيضًا (**سُنَنُ أبي داودَ**، فقد جاءَ عنه أنه يَذكُرُ فيه الصحيحَ وما يُشبِهُه[١] ويقاربُه، وما كان فيه وهنٌ شديدٌ بَيَّنَه، وما لم يَذكُر فيه شيئًا فهو صالحٌ) قال: وبعضُها أصحُّ مِن بعضٍ.

(**فعلى هذا ما وَجَدنا في كتابِه مطلقًا**) ولم يكن في أحدِ «الصحيحين» (**ولم يُصَحِّحه غيرُه من المعتَمَدِينَ**) الذين يُميزون بين الصحيحِ والحسنِ (**ولا ضَعَّفَه؛ فهو حَسَنٌ عندَ أبي داودَ**) لأن الصَّالِحَ للاحتجاجِ لا يخرجُ عنهما، ولا يَرتقي إلى الصحةِ إلا بنصٍّ، فالأَحوطُ الاقتصارُ على الحسنِ، وأحوطُ منه التعبيرُ عنه بصالحٍ.

وبهذا التقريرِ يندفعُ اعتراضُ ابنِ رشيدٍ بأنَّ ما سَكَت عليه قد يكون عنده صحيحًا، وإن لم يكن كذلك عِند غيره.

وزاد ابن الصلاح[٢] أنَّه قد لا يكون حسنًا عِند غيره ولا مُندرجًا في حدِّ الحسَنِ؛ إذ حَكَىٰ ابنُ مَنْدَه أنه سَمِع محمدَ بنَ سعدٍ الباوردي يقول:

---

(١) قوله: «يشبهه»، في حاشية «م»: «يريد بذلك الحسن لذاته كما أنه أراد بـ «يقاربه» الحسن لغيره؛ قاله القاضي».
قلت: وهذا يدل علىٰ أن الحسن عند أبي داود داخل في اسم الصحيح، علىٰ نحو ما تقدم في التعليق علىٰ أوائل الكتاب أن الحديث إما صحيح وإما ضعيف، وأن الحسن عندهم قسم من الصحيح. والله أعلم.

(٢) «علوم الحديث» (ص: ٥٣).

كان مِن مذهبِ النَّسائيِّ أن يُخرِّجَ عَن كلِّ مَن لم يُجمَع عَلىٰ تركهِ . قال ابن منده : وكذلك أبو داود يأخُذُ مأخَذَه ، ويخرِّجُ الإسنادَ الضعيفَ إذا لم يجد في الباب غيرَه ؛ لأنه أقوىٰ عِنده مِن رَأي الرجالِ .

وهذا أيضًا رأيُ الإمام أحمدَ ، فإنَّه قال : إنَّ ضعيفَ الحديثِ أحبُّ إليه مِن رأي الرجال ؛ لأنه لا يُعدَلُ إلى القياسِ إلا بعد عَدَم النَّصِّ .

وسيأتي في هذا البحثِ مزيدُ كلامٍ حيث ذكَر المصنِّفُ العملَ بالضعيفِ ، فعلى ما نُقِل عن أبي داود يَحتمل أن يريدَ بقوله : « صالح » : الصالحَ للاعتبارِ دُون الاحتجاجِ ، فيشملُ[1] الضعيفَ أيضًا .

لكن ؛ ذَكَر ابنُ كثير[2] أنه رُوِي عنه : وما سَكَتُّ عنه فهو حَسَنٌ .

فإن صَحَّ ذلك فلا إشكالَ .

● تنبيـهٌ :

اعترضَ ابنُ سيدِ الناسِ[3] ما ذُكِرَ في شأنِ « سننِ أبي داود » فقال : لم يرسم أبو داود شيئًا بالحسنِ ، وعملُه في ذلك شبيهٌ بعملِ مُسلمٍ الذي لا يَنبغي أن يُحملَ كلامُه علىٰ غيرِه ؛ أنَّه اجتَنَبَ الضعيفَ الواهي ، وأتَىٰ بالقِسمينِ الأوَّلَ والثاني ، وحديثُ مَن مَثَّل به مِن الرواةِ من القِسمينِ الأوَّل والثاني موجودٌ في كتابه دُونَ القِسمِ الثالث .

---

(١) في « ص » : « ويشمل » .
(٢) « اختصار علوم الحديث » (ص : ٣٤) .
(٣) « النفح الشذي » (١/ ٢٠٧ - ٢١٣) .

قال: فهلَّا أُلزِمَ مسلمٌ من ذلك ما أُلزِمَ به أبو داود؛ فمعنىٰ كلامِهما واحدٌ.

قال: وقولُ أبي داود «وما يُشبِهُه» يعني في الصحة، «ويقارِبُه» يعني فيها أيضًا، هو[1] نحوُ قولِ مسلم: ليس كل الصحيح نجده عِندَ مالكٍ وشعبةَ وسفيانَ، فاحتاج أن ينزلَ إلى مِثلِ حديثِ ليثِ بن أبي سُليم، وعطاءِ بنِ السائبِ، ويزيدَ بن أبي زيادٍ، لِمَا يَشمَلُ الكلَّ مِن اسمِ العدالةِ والصدقِ، وإن تفَاوتوا في الحِفظِ والإتقانِ.

ولا فرقَ بين الطريقين، غَيرَ أنَّ مسلمًا شَرَطَ الصحيحَ فَتَحرَّجَ[2] مِن حديثِ الطبقةِ الثالثةِ، وأبا داود لم يَشترطه فذكَر ما يَشتَدُّ[3] وَهنُهُ عِنده، والتَزَمَ البيانَ عنه.

قال: وفي قول أبي داود «إن بعضَها أصحُّ مِن بعض» ما يشيرُ إلى القَدرِ المُشتَرَكِ بينهما من الصحةِ وإن تفاوتت؛ لِمَا يقتضيه صيغةُ «أفعل» في الأكثرِ.

وأجاب العراقي[4] بأن مسلمًا التزمَ الصحيحَ، بلِ المُجمَعَ عليه في كِتابه، فليس لنا أن نَحكُم على حديثٍ خَرَّجه بأنَّه حَسَنٌ عِنده؛ لما عُرف مِن قصورِ الحسنِ عن الصحيحِ، وأبو داود قال: إنَّ ما سكتُّ عنه فهو

---

(١) سقط من «ص».

(٢) في «ص»، و«م»: «فتخرج»، والمثبت من «النفح الشذي» (١/٢١٣).

(٣) في «ص»: «شد».

(٤) «التقييد» (ص: ٥٤).

صالحٌ . والصالحُ يشملُ الصحيحَ والحسنَ ، فلا يَرتقي إلىٰ الأوَّل إلا بيقينٍ .

وثَمَّ أجوبةٌ أُخرىٰ .

منها : أنَّ العَمَلَينِ إنَّما تَشَابها في أنَّ كلًّا منهما[1] أتَىٰ بثلاثةِ أقسامٍ ، لكنَّها في «سُنَنِ أبي داود» راجعةٌ إلىٰ مُتونِ الحديثِ ، وفي «مسلمٍ» إلىٰ رجالِه ، وليس بين ضَعفِ الرجلِ وصحةِ حديثِهِ منافاةٌ .

ومنها : أنَّ أبا داود قال : «ما كان فيه وهنٌ شديدٌ بَيَّنْتُه» ، فَفُهِم أنَّ ثَمَّ شيئًا فيه وهنٌ غيرُ شديدٍ لم يَلتزم بيانَه .

ومنها : [أن مسلمًا إنَّما يَروي عن الطبقةِ الثالثةِ في المتابعاتِ ؛ لينجبرَ القصُورُ الذي في رِوايةِ مَن هو مِن الطبقةِ الثانية ،][2] ثم إنَّه يُقِلُّ مِن حديثِهم جدًّا ، وأبو داود بخلافِ ذلك .

● **فوائـدُ :**

الأُولى : مِن مَظَانِّ الحَسَنِ أيضًا : «سُننُ الدارقطني» ؛ فإنه نصَّ علىٰ كثيرٍ منه ، قاله [في «المنهل الروي»[3]] .

الثانيةُ : عدةُ أحاديثِ كتابِ أبي داود أربعةُ آلافٍ وثمانمائةِ حديثٍ ،

---

(١) سقط من «م» . (٢) سقط من «ص» .

(٣) «المنهل الروي» (ص٨٣) ، وفي «م» : «ابن الصلاح» ، وهو خطأ .

لكن ؛ الدارقطني أكثر ما يقول : «حسن» يريد : الغريب والمنكر ، كما بينته في «الإرشادات» . والله أعلم .

وهو رواياتٌ، أتمُّها روايةُ أبي بكر بن داسة، والمتصلةُ الآن بالسماعِ روايةُ أبي عليٍّ اللؤلؤيِّ[١].

الثالثةُ: قال أبو جعفر ابن الزبير: أولىٰ ما أُرْشِدُ إليه ما اتَّفق المسلمون على اعتمادِه، وذلك الكُتبُ الخمسةُ و«الموطأُ» الذي تقدَّمها وضعًا ولم يتأخر عنها رُتبةً.

وقد اختلفت مقاصدُهم فيها، وللصحيحين فيها شُفوفٌ، وللبخاريِّ لمن أراد التفقهَ مقاصدُ جليلةٌ، ولأبي داود في حَصرِ أحاديثِ الأحكامِ [واستيعابِها ما ليس لغيره][٢]، وللترمذيِّ في فُنون الصناعةِ الحديثية ما لم يُشاركه غيرُه، وقد سلَك النسائي أغمضَ تِلكَ المسالكِ وأَجَلَّها.

وقال الذهبيُّ: انحطت رتبةُ «جامع الترمذي» عن «سنن أبي داود» و«النسائي» لإخراجِه حديثَ المصلوبِ والكلبيِّ وأمثالِهما.

* * *

وأمَّا مُسْنَدُ أحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَأَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ، وغَيْرُهُمَا مِنَ المَسَانِيدِ: فَلاَ تَلْتَحِقُ بالأُصُولِ الخَمْسَةِ وَمَا أشْبَهَها، فِي الاحْتِجَاجِ بِهَا والرُّكُونِ إلى مَا فِيهَا.

(وأما مسندُ أحمدَ بنِ حنبلٍ وأبي داودَ الطيالسيِّ وغيرُهما من

---

(١) في «ص»: «اللولي».

(٢) في «ص»: «ما ليس لغيره من استيعابها».

المسانيدِ) قال ابن الصلاح[١] : كمسند عبيد الله بن موسىٰ ، وإسحاق بن راهويه ، والدارمي ، وعبدِ بن حُميدٍ ، وأبي يَعلىٰ الموصلي ، والحَسَن بن سفيان ، وأبي بكر البزّار ، فهؤلاء عادتُهم أن يخرّجوا في مسندِ كلِّ صحابيٍّ ما رَوَوهُ مِن حديثه ، غيرَ مقيدين بأن يكون مُحتجًا به أو لا .

(فلا تلتحقُ[٢] بالأصولِ الخمسةِ وما أَشبَهَها) قال ابنُ جَماعة[٣] : مِن الكتبِ المُبوَّبةِ كَسُنَنِ ابنِ ماجه **(في الاحتجاج بها والركونِ إلى ما فيها)** لأنَّ المصنِّفَ على الأبوابِ إنما يَورِدُ أَصحَّ ما فيه لِيَصلُحَ للاحتجاجِ .

❊ ❊ ❊

● تنبيهات :

الأوّلُ : اعتُرِضَ علىٰ التمثيلِ بمسندِ أحمدَ بأنَّه شَرَط في « مُسندِه » الصَّحيحَ .

قال العراقي[٤] : ولا نسلم ذلك ، والذي رواه عنه أبو موسىٰ المديني أنه سُئل عن حديثٍ فقال : انظُروه ؛ فإن كان في « المسند » وإلا فليس بِحُجَّةٍ . فهذا ليس بصريحٍ في أنَّ كلَّ ما فيه حُجّةٌ ، بل ما ليس فيه ليس بحُجةٍ .

قال : على أن ثَمَّ أحاديثَ صحيحةً مخرجةً في « الصحيح » وليست فيه ، منها حديثُ عائشة في قِصّةِ أُمّ زَرعٍ .

---

(١) « علوم الحديث » (ص : ٥٦) .
(٢) في « ص » ، و« م » : « يلتحق » ، والمثبت من المطبوع .
(٣) « المنهل الروي » (ص : ٣٨) . (٤) « التقييد » (ص : ٥٧) .

قال : وأمَّا وُجودُ الضعيفِ فيه فهو مُحقَّقٌ ، بل فيه أحاديثُ موضوعةٌ ، جمعتُها في جزءٍ ، ولعبد الله ابنهِ فيه زياداتٌ فيها الضعيفُ والموضوعُ . انتهى[١] .

وقد ألَّف شيخُ الإسلام كتابًا في ردِّ ذلك سمَّاه «القول المُسَدَّد في الذَّبِّ عن المُسنَد» قال في خُطبته[٢] : فقد ذكرتُ في هذه الأوراقِ ما حَضَرني مِن الكلامِ على الأحاديثِ التي زَعَم بعضُ أهل الحديثِ أنَّها موضوعةٌ وهي في «مُسندِ أحمد» ، ذبًّا عن هذا التصنيفِ العظيمِ الذي تلقته الأئمةُ[٣] بالقبولِ والتكريمِ ، وجَعَله إمامُهم حُجةً يُرجعُ إليه ويُعَوَّلُ عند الاختلافِ عليه .

---

(١) قال الإمام ابن الجوزي في «المصعد الأحمد» (١/ ٣١) :
«أما قوله : «فما اختلف فيه من الحديث رجع إليه وإلا فليس بحجة» ؛ يريد : أصولَ الأحاديث ، وهو صحيح ؛ فإنه ما من حديث ـ غالبًا ـ إلا وله أصل في هذا المسند . والله تعالىٰ أعلم» .
وقال ابن القيم في «الفروسية» (ص٦٩) :
«هذه الحكاية قد ذكرها حنبل في «تاريخه» ،وهي صحيحة بلا شك ؛ لكن لا تدل علىٰ أن كل ما رواه في «المسند» فهو صحيح عنده ، فالفرق بين أن يقول : «كل حديث لا يوجد له أصل في المسند فليس بحجة» ، و بين أن يقول : «كل حديث فيه فهو حجة» ، وكلامه يدل علىٰ الأول لا علىٰ الثاني . وقد استشكل بعض الحفاظ هذا من أحمد ، وقال : في «الصحيحين» أحاديث ليست في «المسند» ، وأجيب عن هذا بأن تلك الألفاظ بعينها ـ وإن خلا «المسند» عنها ـ فلها فيه أصول ونظائر وشواهد ، وأما أن يكون متن صحيح لا مطعن فيه ليس له في «المسند» أصل ولا نظير ، فلا يكاد يوجد البتة» .

(٢) (ص : ١ – ٢) . (٣) في «ص» : «الأمة» .

ثم سَرَد الأحاديثَ التي جَمعها العراقيُّ وهي تِسعةٌ ، وأضافَ إليها خَمسةَ عشرَ حَديثًا أوردها ابنُ الجوزي في «الموضوعات» وهي فيه ، وأجابَ عنها حديثًا حديثًا .

قلتُ : وقد فاته أحاديثُ أُخَرُ : أورَدَها ابنُ الجوزي وهي فيه ، وجمعتُها في جزءٍ سميتُه «الذيل[1] الممهد» مع الذبِّ عنها ، وعِدَّتُها أربعةَ عشرَ حديثًا .

وقال شيخُ الإسلامِ في كتابه «تعجيل المنفعة في رجال الأربعة» : ليس في «المسند» حديثٌ لا أصلَ له إلا ثلاثةَ أحاديثَ أو أربعةً ؛ منها حديثُ عبد الرحمن بن عوف أنَّه يَدخُلُ الجَنَّةَ زَحفًا[2] .

قال : والاعتذارُ عنه أنه ممَّا أَمَر أحمدُ بالضربِ عليه فَتُرِك سهوًا ، أو ضُرِب وكُتِب مِن تَحتِ الضَّربِ .

وقال في كتابه «تجريد زوائد مُسند البزَّار»[3] : إذا كان الحديثُ في «مسند أحمد» لم يعز إلى غيرِه مِن المسانيد .

وقال الهيثمي في «زوائد المسند» : «مسند أحمد» أصحُّ صحيحًا مِن غيرِه .

وقال ابنُ كثيرٍ[4] : لا يُوازِي «مسندَ أحمد» كتابٌ مُسنَدٌ في كثرتِه

---

(١) في «ص» : «الدليل» .

(٢) «المسند» (٦/ ١١٥) .

(٣) (١/ ٥٩) .

(٤) «اختصار علوم الحديث» (ص : ٢٥ - ٢٦) .

وحُسنِ سِيَاقاتِه ، وقد فاته أحاديثُ كثيرةٌ جدًا ، بل قِيل : إنه لم يَقَع له جماعةٌ مِن الصحابةِ الذين في « الصحيحينِ » قريبًا مِن مائتين .

وقال الحسينيُّ في كتابه « التَّذكِرة في رجال العشرة » : عدةُ أحاديثِ « المسندِ » أربعون ألفًا بالمُكَرَّرِ .

الثاني : قِيلَ : وإسحاقُ يُخَرِّجُ أَمثَلَ ما وَرَد عن ذلك الصحابيِّ فيما ذكَره أبو زرعة الرازي(١) عنه .

قال العراقي(٢) : ولا يلزمُ مِن ذلك أن يكونَ جميعُ ما فيه صحيحًا ، بل هو أَمثَلُه بِالنِّسبةِ لِما تَرَكَه ، وفيه الضعيفُ .

الثالث : قيل : و« مسند الدارمي » ليس بمسندٍ ، بل هو مُرتَّبٌ على الأبواب ، وقد سمَّاه بعضُهم بـ« الصحيحِ » .

قال شيخ الإسلام : ولم أرَ لمغلطاي سَلَفًا في تسميةِ الدارميِّ صحيحًا إلا قوله إنه رآه بخطِّ المنذري ، [وكذا قال العلائي .

وقال شيخُ الإسلام](٣) : ليس دُونَ « السُّنَنِ » في الرتبة ، بل لو ضُمَّ إلى الخمسةِ لكان أَولى مِن ابنِ ماجه ، فإنه أمثلُ مِنه بكثيرٍ .

وقال العراقي(٤) : اشتَهر تسميتُه بـ« المسند » كما سمَّى البخاريُّ كتابه بـ« المسند » ، لكون أحاديثِه مُسنَدةً .

---

(١) في « ص » : « الراوي » .
(٢) « التقييد » (ص : ٥٧ – ٥٨) .
(٣) في « ص » : « وقال العلائي . وكذا قال شيخ الإسلام » .
(٤) « التقييد » (ص : ٥٦) .

قال : إلا أن فيه المُرسَلَ والمُعضَلَ والمُنقَطعَ والمقطوعَ كثيرًا ، علىٰ أنهم ذكَروا في ترجمةِ الدارميِّ أن له « الجامع » ، و« المسند » ، و« التفسير » ، وغيرَ ذلك ، فلعلَّ الموجودَ الآن هو « الجامعُ » ، و« المسندُ » فُقِدَ .

الرابعُ : قيل : « ومسند البزار » يبينُ فيه الصحيح مِن غيرِه .

قال العراقي[1] : ولم يَفعَل ذلك إلا قليلًا ، إلَّا أنَّه يتكلمُ في تَفَرُّدِ بعضِ رواةِ الحديثِ ، ومتابعةِ غيره عليه .

● **فائـدةٌ :**

قال العراقي[2] : يُقال : إنَّ أوَّلَ مسندٍ صُنِّف « مسند الطيالسي » .

قيل : والذي حَمَل قائلَ هذا القول عليه تقدُّم عصرِ أبي دَاود علىٰ أعصارِ مَن صنَّف المسانيد ، وظن أنه هو الذي صنَّفه ، وليس كذلك ، فإنَّما هو مِنْ جَمْعِ بعض الحفاظ الخُراسانيين ، جمَع فيه ما رَواه يونسُ بنُ حبيبٍ خاصَّةً عنه ، وشذَّ عنه كثيرٌ منه .

ويشبه هذا « مسند الشافعي » ؛ فإنه ليس تَصنيفَه ، وإنما لَقَطه[3] بعضُ الحُفَّاظ النيسابوريين مِن مسموعِ الأصمِّ مِن « الأم » وسمعه عليه ؛ فإنه كان سمع « الأم » أو غالبها على الربيعِ عن الشافعي ، وعُمِّر ، فكان آخِرَ مَن روىٰ عنه ، وحَصَل له صممٌ فكان في السماعِ عليه مشقةٌ .

* * *

---

(١) « التقييد » (ص : ٥٨) .
(٢) « التبصرة » (١/ ١٠٦) .
(٣) في « ص » : « لفظه » .

الثَّانِي: إِذَا كَانَ رَاوِي الحَدِيثِ مُتَأَخِّرًا عَنْ دَرَجَةِ الحَافِظِ الضَّابِطِ، مَشْهُورًا بِالصِّدْقِ والسَّتْرِ فَرُوِيَ حَدِيثُهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ ـ قَوِيَ وارْتَفَعَ مِنَ الحَسَنِ إلى الصَّحِيحِ.

(**الثاني: إذا كان راوي الحديثِ متأخِّرًا عن درجةِ الحافظِ الضابطِ**) مع كونه (**مشهورًا بالصدقِ والسترِ**) وقَد عُلِم أن مَن هذا حالُه فحديثُه حسنٌ (**فَرُوِي حديثُه مِن غيرِ وجهٍ**) ولو وَجهًا واحدًا آخَرَ[١]، كما يشيرُ إليه تعليلُ[٢] ابن الصلاحِ (**قَوِي**) بالمتابعةِ، وزالَ ما كُنَّا نخشاه عليه مِن جهةِ سُوءِ الحفظِ، وانجبرَ بها ذلك النقصُ اليسيرُ (**وارتفَعَ**) حديثُه (**مِن**) درجةِ (**الحَسَنِ إلى**) درجةِ (**الصحيحِ**).

قال ابنُ الصلاحِ[٣]: مثالُه: حديثُ محمدِ بن عمرو عَن أبي سَلمة، عن أبي هُريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «**لَولَا أن أَشُقَّ عَلى أُمَّتي لأَمَرتُهم بالسِّواكِ عِندَ كُلِّ صَلَاةٍ**»[٤].

فمحمدُ بنُ عَمرو بن علقمةَ مِن المشهورين بالصدقِ والصيانةِ، لكنه لم يكن مِن أهلِ الإتقانِ، حتى ضعَّفه بعضُهم مِن جهة سُوءِ حِفظِهِ، ووثَّقه بعضُهم لصِدقه وجلالته، فحديثُه مِن هذهِ الجهةِ حَسَنٌ، فلمَّا انضمَّ إلى ذلك كونه رُوي من وجهٍ آخَرَ حَكَمنا بصحته.

والمتابعةُ في هذا الحديثِ ليست لمحمدٍ عن أبي سلمة، بل

---

(١) سقط من «م».
(٢) الأشبه: «تمثيل».
(٣) «علوم الحديث» (ص: ٥١).
(٤) أخرجه: الترمذي (٢٢).

لأبي سَلمة عن أبي هريرة ، فقد رواه عنه أيضًا الأعرجُ ، وسعيدٌ المقبري وأبوه ، وغيرُهم .

ومَثَّل غيرُ ابن الصلاح[1] بحديثِ البخاريِّ عن أُبيِّ بن العبَّاس بن سهلِ بن سعدٍ ، عن أبيه ، عن جَدِّه ـ في ذِكرِ خيلِ النبيِّ ﷺ ؛ فإن أُبيًّا هذا ضَعَّفه ـ لسوء حفظه ـ أحمدُ وابنُ معين والنسائيُّ ، فحديثُه حَسَنٌ ، لكن تابعه عليه أخوه عبدُ المهيمن ، فارتقَى إلى درجةِ الصِّحَّةِ .

* * *

الثَّالثُ : إِذَا رُوِيَ الحَدِيثُ مِنْ وُجُوهٍ ضَعِيفَةٍ لا يَلْزَمُ أَنْ يَحْصُلَ مِنْ مَجْمُوعِهَا حُسْنٌ ، بَلْ مَا كَانَ ضَعْفُهُ لِضَعْفِ حِفْظِ رَاوِيهِ الصَّدُوقِ الأمِينِ ، زَالَ بِمَجِيئِهِ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ وَصَارَ حَسَنًا ، وكَذَا إِذَا كَانَ ضَعْفُهُ لإِرْسَالٍ ، زَالَ بِمَجِيئِهِ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ .

وأَمَّا الضَّعْفُ لِفِسْقِ الرَّاوِي فَلا يُؤَثِّرُ فِيهِ مُوَافَقَةُ غَيْرِهِ .

(**الثالثُ : إذا رُوِي الحديثُ مِن وجوهٍ ضعيفةٍ لا يَلزَمُ أن يَحصُلَ مِن مجموعِها**) أنَّه (**حسنٌ ، بل ما كان ضعفُه لضعفِ حفظِ راويه الصدوقِ الأمينِ زال بمجيئهِ مِن وجهٍ آخَرَ**) وعَرفنا بذلك أنَّه مما قد حَفِظَه ولم يَختَلَّ فيه ضبطهُ (**وصار**) الحديثُ (**حَسَنًا**) بذلك .

---

(١) هو الحافظ ابن حجر في «النكت» (١/٤١٧ ـ ٤١٨) ، وزاد : «وانضاف إلى ذلك : أنه ليس من أحاديث الأحكام ؛ فلهذه الصورة المجموعية حكم البخاري بصحته» .

كما رواه الترمذيُّ[1] وحَسَّنه مِن طريقِ شُعبةَ، عن عاصمِ بن عبيد الله، عن عبد[2] الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه، أنَّ[3] أمرأةً مِن بَني فَزارةَ تَزَوَّجَت على نَعلَين، فقالَ رسولُ اللَّه ﷺ: «**أَرَضِيتِ مِن نَفسكِ وَمالِكِ بِنَعلَينِ؟**» قالت: نَعَم. فأجاز.

قال الترمذيُّ: وفي البابِ عن عُمَر، وأبي هريرة، وعائشةَ، وأبي حَدْرَد.

فعاصمٌ ضعيفٌ، لسُوءِ حِفظِهِ، وقد حَسَّن له الترمذي هذا الحديثَ لمجيئهِ مِن غيرِ وجهٍ.

(**وكذا إذا كان ضَعفُه**[4] **لإرسالٍ**) أو تدليسٍ أو جهالةِ حالٍ، كما زاده شيخُ الإسلام (**زال بمجيئهِ مِن وجهٍ آخَرَ**) وكان دُونَ الحَسَنِ لذاته.

مثالُ الأوَّلِ: يأتي في نَوعِ المرسَلِ.

ومثال الثاني: ما رواه الترمذيُّ[5] وحَسَّنه من طريقِ هُشيمٍ، عن يزيد ابن أبي زيادٍ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراءِ بن عازبٍ مرفوعًا: «**إنَّ حَقًّا على المُسلِمين أن يَغتَسِلُوا يَومَ الجُمُعَةِ، وليَمَسَّ أحَدُهُم مِن طِيب أَهلِه، فإن لم يَجِد فالماءُ له طِيبٌ**».

فهشيمٌ موصوفٌ بالتدليس، لكن لما تابعه ـ عند الترمذيِّ ـ أبو يحيى

---

(١) «السنن» (١١١٣).

(٢) في «ص»: «عبيد»، وهو خطأ.

(٣) في «ص»: «عن».

(٤) في «ص»، «م»: «ضعفها».

(٥) «السنن» (٥٢٨).

التيمي ، وكان للمتنِ شواهدُ من حديثِ أبي سعيدِ الخدري وغَيرِه ؛ حَسَّنه .

(**وأما الضعفُ**[١] **لِفسقِ الراوي**) أو كَذِبِه (**فلا يُؤَثِّرُ فيه موافقةُ غيرِه**) له ، إذا كان الآخَرُ مِثلَه ؛ لقوةِ الضعفِ ، وتَقَاعُدِ هذا الجابرِ .

نَعَم ؛ يرتقي بمجموعِ طُرقِهِ عن كونِه مُنكَرًا أو لا أصلَ له ؛ صرَّح به شيخُ الإسلام .

قال : بل رُبَّما كَثُرت الطُّرقُ حتى أوصلته إلى درجةِ المستورِ والسيئِ الحفظِ ، بحيث إذا وُجِدَ له طريقٌ آخر فيه ضعفٌ قريبٌ مُحتملٌ ارتقى بمجموعِ ذلك إلى درجةِ الحسنِ[٢] .

***

---

(١) في «ص»، و«م» : «الضعيف» و المثبت من المطبوع .

(٢) ينظر : «نكت البقاعي» (٦٩/ب) و«الإمتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع» لابن حجر «حديث : ٤٥» (ص : ٢٩٩) طبعة الدار السلفية بالكويت . دكتور أحمد معبد .
ذكر ابن حجر هناك أقوال أهل العلم في ضعف حديث : «**من حفظ علىٰ أمتي أربعين حديثًا**» مع كثرة أسانيده ، وذكر أن السلفي أشار إلىٰ صحته ، ثم قال :
«فاتفاق هؤلاء الأئمة علىٰ تضعيفه أولىٰ من إشارة السلفي إلىٰ صحته . قال المنذري : لعلَّ السلفي كان يرىٰ أن مطلق الأحاديث الضعيفة ، إذا انضم بعضها إلىٰ بعضٍ ؛ أخذت قوة» .
قال الحافظ : «قلت : لكن تلك القوة لا تُخرج هذا الحديث عن مرتبة الضعف ، ولكن الضعف يتفاوت ، فإذا كثرت طرق حديثٍ ، رَجَح علىٰ حديثٍ فردٍ ، فيكون الضعيف الذي ضعفه ناشئٌ عن سوء حفظ رواته ، إذا كثرت طرقه ارتقىٰ إلىٰ مرتبة الحسن . والذي ضعفه ناشئٌ عن تهمةٍ أو جهالةٍ ، إذا كثرت طرقه ، ارتقىٰ عن مرتبة =

● خاتمـةٌ:

من الألفاظِ المستعملةِ عند أهلِ الحديثِ في المقبولِ: «الجيِّدُ»، و«القويُّ»، و«الصالحُ»، و«المعروفُ»، و«المحفوظُ»، و«المجوَّدُ»[(١)]، و«الثابتُ».

فأمَّا «الجيِّدُ»، فقال شيخُ الإسلام في الكلامِ على أصحِّ الأسانيدِ ـ لمَّا حكَى ابنُ الصلاح عن أحمدَ بنِ حنبلٍ أنَّ أصحَّها الزهري عن سالم عن أبيه ـ: عبارة أحمد: أجودُ الأسانيدِ، كذا أخرجه عنه الحاكمُ.

قال: وهذا يدلُّ على أنَّ ابن الصلاح يرى التسويةَ بين الجيدِ والصحيح.

وكذا قال البلقينيُّ بعد أن نَقَلَ ذلك.

مِن ذلك يُعلمُ أنَّ الجودةَ يُعبَّرُ بها عن الصحةِ.

وفي «جامع الترمذي»[(٢)] في الطِّبِّ: هذا حديث جَيدٌ حَسَنٌ.

وكذا قال غيرُه، لا مغايرةَ بين جيدٍ وصحيحٍ عندهم، إلا أن الجِهبِذَ منهم لا يعدلُ عن صحيحٍ إلى جيدٍ إلا لنُكتةٍ، كأن يَرتقي الحديثُ عنده

= المردود والمنكر الذي لا يجوز العمل به بحال، إلىٰ رتبة الضعيف الذي يجوز العمل به في فضائل الأعمال».

قلت: قد تبين من كلام الحافظ ابن حجر أن هذا مقيد بفضائل الأعمال، وليس مطلقًا كما أوهمته عبارة السيوطي. والله أعلم.

(١) في «ص»: «المجرد».

(٢) عقب حديث (٢٠٣٧)، وقال: هذا حديث جيد غريب.

عن الحسَنِ لذاته ، ويتردَّد في بُلوغِهِ الصحيحَ ، فالوصفُ به أنزلُ رتبةً من الوصف بـ« صحيحٍ » .

وكذا « القويُّ » .

وأما « الصالح » : فقد تقدَّم في شأن « سنن أبي داود » أنه شاملٌ للصحيحِ والحسَنِ ، لصلاحيتهما للاحتجاجِ ، ويُستعملُ أيضًا في ضعيفٍ يصلحُ للاعتبار .

وأما « المعروفُ » فهو مقابلُ المنكَرِ ، و« المحفوظُ » مقابلُ الشاذِّ ، وسيأتي تقريرُ ذلك في نوعَيهما .

و« المجوَّدُ » و« الثابتُ » يَشملان أيضًا الصحيحَ والحسَنَ (١) .

---

(١) و« الجيِّدُ » غير « المجوَّد » ؛ فإنَّ هذا من أسماء المردود ، كما سيأتي ـ إن شاء اللَّه تعالىٰ ـ في مبحث « تدليسِ التَّسوية » .

وعلماء الحديث يقولون : « جوَّدَه فلانٌ » ، لا يعنون أكثر من أنه أسند الحديث أو رفعه إذا كان غيره يرويه مرسلًا أو موقوفًا ، بصرف النَّظر عن كونِهِ أصاب فيما زاد أم لم يصب . واللَّه أعلم .

وقد يُطلق « الجيِّدُ » علىٰ الغريب والمنكر أيضًا ، كما سبق ذلك في « الحسن » .

ومن ذلك : قول أبي داود : « أنا لا أحدث عن فضل بن سهلٍ الأعرج ؛ لأنه كان لا يفوته حديثٌ جيد » وهو في « الكامل » (٢/ ٣٤٤) ، في ترجمة « الحسن بن الطيب البلخي » .

وفي « تذكرة الحفاظ » للذهبي (٢/ ٥٥٣) : « فرد » بدل « جيد » ، وهو كالشرح له .

وقال ابن عمار ـ كما في « تهذيب الكمال » (١٣/ ٤٢٨) ـ : « يحيىٰ الحمَّاني قد سقط حديثه ، قيل : فما علته ؟ قال : لم يكن لأهل الكوفة حديث جيد غريب ، ولا لأهل المدينة ولا لأهلِ بلدٍ حديثٌ جيدٌ غريبٌ إلا رواه ، فهذا يكون هكذا » . =

قلتُ : ومِن ألفاظهم أيضًا : «المشبه» ، وهو يُطلقُ على الحَسَنِ وما يقاربُه ، فهو بالنسبةِ إليه كنسبةِ الجيِّدِ إلى الصحيحِ .

قال أبو حاتم[1] : أخرجَ عَمرو بنُ حُصينٍ الكلابي أوَّلَ شيءٍ أحاديثَ مشبهةً حِسانًا ، ثُم أخرَج بعدُ أحاديثَ موضوعةً ، فأفسد علينا ما كتبنا .

* * *

= يعني : من فعل هذا يستحقُّ أن يسقط حديثه ، و هذا الفعل هو ما يُسمَّىٰ عندهم بالسَّرقة ، ويصفون فاعله بـ «سارق الحديث» ، وقد وصف الحمَّاني بهذا .

(١) «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٢٩) .